

الحسن بن طلال



# سبين و جيم

## قضايا معاصرة

مجلس الحسن  
عمّان - الأردن  
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

اهداءات ٢٠٠٣

الأمير / الحسن بن طلال  
الأردن

سین وچیم  
فضایا معاصرة



أحسن بن طلال

سين وجيم

قضايا معاصرة

مجلس الحسين  
عمّان - الأردن  
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

الطبعة الأولى

شعبان ١٤٢٤هـ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣م

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية  
(٢٠٠٣/١٠/٢١٣٤)

٣٢٠,٩٥٦

الحسن بن طلال

سين وجيم: قضايا معاصرة/ الحسن بن طلال. - عمان:

مجلس الحسن، ٢٠٠٣.

(٨٧) ص.

ر.ل.: (٢٠٠٣/١٠/٢١٣٤).

الواصفات:/الأوضاع السياسية//البلدان العربية/

\* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957-419-03-x (ردمك)

مجلس الحسن

الذيوان الملكي الهاشمي

تلفون: ٤٦٤٤٤٠٧

ناسوخ (فاكس): ٤٦٣٤٧٥٥

عمان - الأردن

E-mail: [majlis@majliselhassan.org](mailto:majlis@majliselhassan.org)

URL: [www.elhassan.org](http://www.elhassan.org)

طبع في الجمعية العلمية الملكية

عمان - الأردن

# المحتويات

٧	..... ملاحظة الناشر
٩	..... س ١
١٣	..... س ٢
١٥	..... س ٣
١٧	..... س ٤
٢٣	..... س ٥
٢٩	..... س ٦
٣٣	..... س ٧
٣٩	..... س ٨
٤٢	..... س ٩
٤٥	..... س ١٠
٥٣	..... س ١١
٥٧	..... س ١٢
٥٩	..... س ١٣
٦٣	..... س ١٤

٦٦	.....	س ١٥
٦٨	.....	س ١٦
٧٠	.....	س ١٧
٧٢	.....	س ١٨
٧٧	.....	س ١٩
٨١	.....	س ٢٠
٨٥	.....	س ٢١



## مُلاحِظَةُ النَّاشِر

وَجَّهَتْ الكَاتِبَةُ الصَّحَافِيَّةُ سوسن حُسين، مُسْتَشَارَةُ تَحْرِير  
مَجَلَّةِ السِّيَاسَةِ الدَّوْلِيَّةِ القَاهِرِيَّةِ، الدَّعْوَةَ إِلَى سَمُوِّ الأَمِيرِ الحُسن  
بِبن طلال - حَفْظَةِ اللهِ وَرِعاة - لَأَن يَكُونَ ضَيْفَ بَابِ "لِقَاءِ  
العَدَدِ" فِي هَذِهِ المَجَلَّةِ الفَصْلِيَّةِ الشَّهْرِيَّةِ. وَقَدْ لَبَّى سَمُوَّهُ الدَّعْوَةَ  
وَأَجَابَ بِاسْتِفَاضَةٍ عَنِ ٢١ سَؤَالاً وَجَّهَ إِلَيْهِ.

وَيَحْتَوِي هَذَا الكُتَيْبُ عَلَى تِلْكَ الأَسْئَلَةِ وإِجَابَاتِ سَمُوِّ  
عَنْهَا، كَمَا نَشَرْتَهَا السِّيَاسَةُ الدَّوْلِيَّةُ فِي عَدَدِهَا (١٥٤) الصَّادِرِ  
فِي شَهْرِ تَشْرِينِ الأوَّلِ/أَكْتُوبَرِ ٢٠٠٣. وَتَشَكَّلُ إِجَابَاتُ سَمُوِّ  
مُنْطَلِقاً لِنَظَرِيَّتِهِ العَمِيقَةِ وَجَانِباً مِنْ فِلَسَفَتِهِ الجامِعةِ إِزَاءَ بَعْضِ  
القَضَايَا المَعَاصِرَةِ. مِنْ هُنَا جَاءَ عَنَوَانُ الكُتَيْبِ.

النَّاشِر  
مَجْلِسُ الحُسن



س ١: إلى أيّ مدى كشفت تطوُّرات الأزمة العراقيّة  
هشاشة النّظام الإقليميّ العربيّ؟ وما هي في رأي  
سموكم الانطلاقة الواجبة لإعادة ترتيب هذا  
النّظام، خاصّة أنّ أمّتنا العربيّة كُسِرت وذلّت  
بأيدي أبنائها قبل أيدي الطّامعين فيها؟

• هشاشة النّظام الإقليميّ العربيّ كشفتها - قبل  
تطوُّرات الأزمة العراقيّة بوقت طويل - تداعيات  
القضيّة الفلسطينيّة منذ عام ١٩٤٨، إنّ لم يكن منذ  
سايكس بيكو؛ كما كشفتها أحداث اليمن في بواكير  
السّتينيّات من القرن الفائت، وأحداث أخرى لا عدّ  
لها ولا حصر.

الانطلاقة الواجبة لإعادة ترتيب هذا النّظام تبدأ من  
إعادة اكتشاف الصّالح العام. وأنا أغبط النّمودج  
الأوروبيّ والتدرّج في التّوحدّ على أساس المصالح

وتعظيمها. فلمَ لا نتحدّث هنا عن الجوامع الإقليمية، على غرار الجوامع العالميّة؟ والأصل أن لا نبدأ من الصّقر؛ فهناك عقد التّمتية، ودراسة الدّكتور سليم الحصّ حول ١٦ منظمّة عربيّة، وغير ذلك كثير من المبادرات الحكوميّة وغير الحكوميّة. ولا أنسى هنا مساهمات دارات الفكر العربيّة، مثل مركز دراسات الوحدة العربيّة ومنتدى الفكر العربيّ. كما لا أنسى الدّراسات العميقة التي نهضت بها مراكز الدّراسات المستقبلية و"سيناريوهات ماذا لو". المهمّ، إذاً، المنطق التراكميّ الذي تحقّق مثلاً للاتّحاد الأوروبيّ ولم يتحقّق لنا إلى الآن، حتّى في القمم العربيّة.

اسمحوا لي بجملة معترضة: يجب أن لا نبالغ في جلد النّظام الإقليميّ العربيّ إزاء تطوّرات الأزمة

العراقية. فقد شاهدنا أيضاً ضعف الأنظمة  
والمؤسسات الإقليمية الأخرى في هذا الشأن. ومع  
ذلك، فلا بدّ أن نعترف أنّ تلك الأنظمة  
والمؤسسات سرعان ما عاد اتزانها؛ في حين أننا  
لمسنا ما يشبه التخبّط والارتباك في نظامنا  
الإقليمي العربيّ. فلاحظنا تسارع المبادرات  
الدّاعية إلى الإصلاح وإعادة الاتّزان إلى هذا  
النّظام من دون إرادة جماعيّة وآليات مدروسة.

والسّؤال لا يخلو من العاطفة. فقد كُسرت أمّتنا  
وذُلّت بأيدي أبنائها بسببٍ من مركزيّة القرار،  
وغياب الرّؤى والسيّاسات، وسيادة الإنشاء  
والعشوائيّة على الحكمة العمليّة وعلى الحصافة  
والعقلانيّة.

كلمة أخيرة: أَلَمْ يَحْنُ الْأَوَانُ لاسْتِنْهَاضِ كِفَاءَاتِنَا  
فِي الْمَهْجَرِ وَتَوْظِيفِهَا فِي الْإِنْطِلَاقِ الْمُنْشُودِ  
لَأُمَمَّنَا؟ أَلَمْ يَحْنُ الْأَوَانُ لاسْتِثْمَارِ الْمُبَالِغِ الطَّائِلَةِ  
الْمُسْكُوتِ عَنْهَا (أَكْثَرُ مِنْ ١,٣ تَرِيلْيُونِ دُولَارٍ!)،  
الَّتِي يَمْلِكُهَا أَثْرِيَاؤُنَا فِي الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ وَغَيْرِهَا،  
لِصَالِحِ الْأُمَّةِ!؟

س٢: ما هو الدور العربيّ المشروع في عمليّة إعمار العراق في إطار المنافسة الدوليّة لاقتسام كعكة العراق؟

- الدور العربيّ الأهمّ يجب أن يركّزَ على الجهود الموصولة لإبقاء العراق جزءاً لا يتجزأ من محيطه العربيّ، وليس على المحاولات النفعيّة الآنيّة لاقتطاع جزء من "الكعكة" (وهو تعبير يُؤلمني، وكأنّ العراق العظيم بات يتيماً على مائدة اللّئام أو بقرة حلوباً لكلّ طامع).

إنّ التّعامل الإنسانيّ مع إخوتنا وبني جلدتنا في العراق هو أدنى الواجب. وحتىّ الحكمة والحصافة تقتضيان أن ننأى عن الجري وراء المنافع الماديّة الآنيّة التي قد تدفع بالعراق - لا

سمحَ الله - إلى خارج حظيرته العربيّة، وهو الذي  
نعترّ بأبنائه وبجوارِه وبأصالتِه وعراقِته.

وأياً كان الأمر، فلا بدّ من العمل العربيّ المشترك  
في هذا المجال، كما في كلّ مجال، ربّما تحت  
خيمة "بيت العرب" (جامعة الدّول العربيّة)؛ عسى  
أنْ نصوّبَ الفراغ النّاجم عن غياب الإرادة  
الجماعيّة.

ومرّة أخرى أذكّر بالإنسان العراقيّ، وبأهميّة أمنه  
الإنسانيّ وكرامته قبل التفكير بـ "كعكته".



س٣: كان صوت الشّارع العربيّ عالياً ومسموعاً  
ومعبراً عن إرادة سياسيّة شعبيّة ضدّ مبدأ  
العدوان على العراق. ما هي دلالات هذا الموقف؟  
وكيف يمكن توظيفه في تفعيل النظام الإقليميّ  
العربيّ؟

• نعم: كان صوت الشّارع العربيّ عالياً آنذاك؛ لكنه  
بقي مقلّلاً قياساً بالشّارع العالميّ. وإذ نتحدّث عن  
الصّوت المرفوع، فهل هذا كافٍ لكي يُصبح  
ظاهرة رفض، وظاهرة إصلاح؟ أين الخطاب  
التّحليليّ التّراكميّ؟

إنّ الصّوت العربيّ يبقى مهمّشاً بغياب الأطر  
البرلمانيّة الحقّة في الوطن العربيّ. صحيح أنّ  
هنالك بعض البرلمانات ومجالس الشورى؛ لكنها  
لم تشبّ عن الطّوق بعد.

على أيّ حال، فإنّني أتفاعل بمؤسّسات المجتمع  
الأهليّ (المدنيّ)، وبالنّخبة العربيّة المؤمنة بحتميّة  
تجاوز المرحلة الرّاهنة، وبكلّ محاولات النهوض  
بالعمل العربيّ المشترك وآليّاته في شتّى  
المجالات. علينا أن نوظّف كلّ ذلك في تفعيل  
الحوار عبّر القطريّ وعبّر الإقليميّ، وتفعيل  
التّشبيك البناء، وتنشيط مؤتمرات المواطنين  
الهادفة.

س ٤: قبل ٢٢ عاماً صدر كتابكم القيم حول "حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير" مؤكداً حقهم في إقامة دولتهم على كامل ترابهم الوطني. إلى أيّ حدّ ترى سموّك أنّ "خريطة الطريق" يُمكنُ أنْ تحققَ هذا الأمل؟ وهل سيقنع الفلسطينيون بدولة غير محدّدة المعالم وناقصة السيادة عام ٢٠٠٥؟ وما هو تقييم سموّكم الشّخصي لهذه الخريطة الأمريكية؟

• حين صدر كتابي حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير... قبل ٢٢ سنة، كنتُ أحاولُ أنْ أبينَ أنّ الالتفافَ حول المشكلة الفلسطينية وتجاهل استحقاقاتها لنْ يكونَ مُجدياً. فالمسألة مسألة شعب وأرض؛ وعلى المجتمع الدوليّ أنْ يواجه المسألة بشجاعة وموضوعيّة، وأنْ يتصرّفَ وفّق القانون

الدّولّيّ والشّرعيّة الدّوليّة. لقد صدر الكثير من القرارات الدّوليّة التي تؤكد حقّ الشعب الفلسطينيّ في إقامة دولته على أرضه. وها نحن الآن - بعد كلّ هذا الوقت وهذه المعاناة الطويلة، وبعد عشرات الآلاف من الضّحايا وزلزلة الاستقرار في المنطقة - نجد أنّ العالم بدأ يعترف بأنّه لا بدّ من إقامة دولتين متجاورتين: إحداهما للفلسطينيّين على الأرض الفلسطينيّة والأخرى للإسرائيليّين.

ومن دون التّوصّل إلى هذا الهدف، ستبقى المنطقة تعاني من التّوتر وعدم الاستقرار؛ الأمر الذي سينعكس سلباً على التّمتيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعلى أمن الإنسان وكرامته وحقوقه الأساسيّة التي نصّت عليها القوانين الدّوليّة في هذه المنطقة.

إنَّ خريطة الطريق هي واحدة من خطط ومقترحات عدّة وُضعتُ في السّنّوات العشرين الماضية للوصول إلى حلّ نهائيّ. وعلى ما فيها من ثغرات ونقاط غامضة، فإنّها في الطّروف الحاليّة تشكّل مدخلاً مقبولاً، خاصّة أنّها تحظى بقبول فلسطينيّ وبإجماع عربيّ ودوليّ. لكنّها تبقى غير كافية لأنّها أشارت إلى دولة مؤقتة، ولم تشرُ إلى الحدود الدّائمة ولا إلى الموضوع السياديّ. وسدّ هذه الثّغرات والنّواقص إنّما يتطلّب جهوداً إضافيّة فلسطينيّة وعربيّة ودوليّة ترمي إلى تطوير الأفكار الواردة في الخريطة وتحويلها إلى خطوات عمليّة وبرامج عمل، يمكن أن يلتزم بها كلا الجانبين وأن تكون خاضعة للمراقبة والقياس.

إنّ إقامة دولة فلسطينيّة غير محدّدة المعالم وناقصة السيادة لن يُرضي الفلسطينيّين ولن

يرضيَ أحداً، لأنّ ذلك عوْدة إلى سياسة الالتفاف والمماطلة. وهذا يعني استمرار الصّراع والنّزاع، واستمرار الحالة التي تسعى المنطقة إلى الخروج منها. فماذا حدث لـ "الحقوق غير القابلة للتّصرف"؟ الإشكال الرئيسيّ ليس في النّصوص الواردة في الخريطة - على علاّتها - بقدر ما هو في الإرادة الجماعيّة للوصول إلى حلّ سياسيّ للصّراع العربيّ الإسرائيليّ. وفيما نعلم، فإنّ الجانب الفلسطينيّ والجانب العربيّ عموماً تتوافر لديه الإرادة الصّادقة للوصول مع خريطة الطّريق إلى النّهاية التي التزم بها الرّئيس الأمريكيّ وأقرّها مجلس الأمن في قراره (١٤١٣)، وهو قرار إقامة دولة فلسطينيّة.

ومن المؤمل أن يكون الجانب الإسرائيليّ صادقاً مع نفسه ومع الفلسطينيّين ومع الشعب الإسرائيليّ،

وأن يتَّخذ القرارات التي من شأنها أن تجعل  
خريطة الطريق قابلة للحياة وقابلة للتنفيذ؛ عسى  
أن تُطوَّر إلى صيغة تُوصل إلى فضّ النزاع بين  
الطرفين.

ومهما يكن من أمر، فإننا ننظر إلى خريطة  
الطريق ليس كأنها نصوص جامدة، إذ إنها حينذاك  
ستكون عاجزة تماماً عن تحقيق الهدف منها؛ وإنما  
ننظر إليها بأنها خطوط إرشادية يجب العمل على  
إغنائها وتصحيحها وتطويرها لتكون أكثرَ عمليّةً  
وأكثرَ فاعليّةً.

إنّ الدّولة التي يتطلّع إليها الفلسطينيون والتي  
يعترف بحدودها المجتمع الدوليّ بصورة غير  
مباشرة هي تلك التي تمثلها حدود الخامس من  
حزيران/يونيو ١٩٦٧ وفَقَّ قرارات مجلس

الأمـن (٢٤٢)، و(٣٣٨)، و(١٣٩٧). وكلّ محاولة للتّغافل عن هذه الحقيقة لا يمكن أن تكون طريقاً للسلام. كما أن خريطة الطريق نفسها تعترف بالمبادرة العربيّة. من جهة أخرى، فإنّ مفهوم الدّولة دون سيادة والدّولة دون حدود هو مفهوم إسرائيليّ غريب عن المفاهيم الدّوليّة والقانونيّة. إنّ مفهومنا للدّولة المؤقّتة هو أنّها دولة ذات سيادة؛ لكنّ الخطوط النهائيّة لحدودها تتطلّب الاتّفاق على التّفاصيل. كما أنّ بعض الأمور السّياديّة تتطلّب استحقاقات على الجانبين، وليس على جانبٍ واحد.



س ٥: قضية اللاجئين تتعرض حالياً لمخطط إسرائيليّ بهدف تصفيتها. كيف يمكن للمفاوض الفلسطينيّ إعادة هذه القضية إلى قائمة الأولويات في مفاوضات "خريطة الطريق"؟

- مشكلة اللاجئين هي أحد الأركان الرئيسية للقضية الفلسطينية. فمن دون حلّ عادل ومقبول لهذه المشكلة، سوف يستمرّ النزاع إلى إشعار آخر؛ لأنّ القضية الفلسطينية هي في النهاية قضية أرض وقضية شعب.

لقد حاولت إسرائيل على مدى السنوات الخمسين الماضية أن تتجاهل قضية اللاجئين الفلسطينيين، بل أن تعدّهم غير موجودين. وتحاول إسرائيل دائماً التّصلّ من مسؤوليّتها تجاه اللاجئين، سواء من حيث دورها في إجبارهم على اللّجوء أصلاً؛

أو من حيث عدم الاعتراف بحقهم في العودة، أو حقهم في ممتلكاتهم، أو التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

لقد وضع القرار (١٩٤) لعام ١٩٤٨ أساساً مقبولاً وعملياً لحل مشكلة اللاجئين. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام ١٩٤٨ يُعطي الإنسان الحق في مغادرة وطنه وبيئته، ويُعطيه حق العودة مهما كانت الأسباب التي غادر بسببها. كما أن هذا القرار ينص في الفقرة (١١) على السماح للاجئين بالعودة إلى بيوتهم وتعويض من لا يتمكن من العودة. والقرار بهذا النص واقعي وعملي، لأنه ليس من المتوقع أن يتمكن جميع اللاجئين من العودة إلى بيوتهم.

إن الاعتراف بهذا الحق شيء أساسي من أجل البدء في بحث التفاصيل، عدا أهميته النفسية والسياسية التي تبعث الثقة بين الأطراف. لكن بلورة الأمور في برنامج عمل إنما تخضع لاعتبارات كثيرة لدى مختلف الأطراف؛ مما يجعل من المستحيل أن يتدفق ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم، لأسباب اقتصادية وإنسانية وسياسية وعملية لا مجال لحصرها.

لقد اتجهت إسرائيل في الآونة الأخيرة إلى إصدار عدد من القوانين ذات الطابع العنصري، بما في ذلك الإصرار على ما يُسمى (يهودية الدولة). وهذا يقوم على وهم ويشكل انتهاكاً للحقوق الإنسانية؛ كما أنه من الناحية العملية سباحة ضد التيار ستجلب مزيداً من الضحايا وعدم الاستقرار، ومزيداً من إضاعة الفرص على المنطقة في

محاولتها الخروج من دوامة العنف والإنهاك  
والترّاجع السّيّاسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ  
والإنسانيّ.

إنّ الجانب الفلسطينيّ يدرك هذه الحقائق؛ لكنّ  
المطلوبَ إعادةُ الخطاب الفلسطينيّ ليُصبحَ أكثرَ  
تناغمًا مع لغة المجتمع الدوليّ، خاصّة بعد أحداث  
١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فالرأي العام الغربيّ  
ومراكز صنع القرار في أوروبا وأمريكا ليس  
لديها صورة واضحة عن الجانب الإنسانيّ  
والجانب القانونيّ لمشكلة اللاجئيين الفلسطينيين.  
حتّى المعلومات بحاجة إلى تجديد وإلى مراجعة  
وإلى تكثيف. وهذه مسألة لن يتمكّن الجانب  
الفلسطينيّ منفرداً من القيام بها. من هنا يأتي دور  
الجامعة العربيّة وضرورة الخروج عن نمطيّتها  
وعن تقاليدها وأعرافها في التّعامل مع الأحداث.

المسألة بحاجة إلى فريق متخصص من الخبراء والسياسيين، وإلى برامج عمل متجددة ترمي إلى جعل موضوع اللاجئين والحلول العملية الممكنة متاحة للرأي العام الدولي ومراكز صنع القرار، بدلاً من الثنائية التي تحاول إسرائيل ترويجها، وهي: إما يهودية الدولة أو عودة اللاجئين؛ إما الحق الفلسطيني أو زوال إسرائيل؛ إما الاحتلال الإسرائيلي أو الإرهاب. كل هذا يجب أن يتغير وأن يكون هنالك إرادة وآليات للتغيير، وليس مجرد تصريحات وتمنيات.

تعود قضية اللاجئين لتحتل مكانة بارزة في خريطة الطريق أو غيرها من خطط السلام حين ينجح الجانب الفلسطيني والعربي بتبيان العلاقة السببية بين عدم الاستقرار في المنطقة واستمرار أوضاع اللاجئين على ما هي عليه، وحين ينجح

ففي تبليانها للرأي العام الغربيّ بكلّ مؤسساته  
الرّسميّة والأهليّة. إنّ العمليّة شاقّة ومُضنيّة؛ لكنّها  
ليست مستحيلّة.

س٦: ما هي الدروس المستفادة من تجربة مدريد، ابتداء من أوصلو حتى كامب ديفيد (٢)، ليأخذها المفاوض الفلسطيني في اعتباره وهو يُقدم على تجربة "خريطة الطريق"؟

- دروس مدريد وأوصلو كثيرة، ويستطيع أن يستطرد المرء فيها في شتى الاتجاهات. لكن قبل ذلك لا بدّ من الاعتراف بأنّ الظروف التاريخية قد أفرزت "حالة" لم تكن متوقّعة على الإطلاق. ما هي دروس مدريد وأوصلو الجوهرية؟ بكلّ بساطة هي تعنّت الجانب الإسرائيلي ومماطلة التنفيذ من جهة، وبطء عمليّات الإصلاح الداخليّ في الجانب الفلسطينيّ من جهة أخرى. لكنّ الحالة التي نشأت نتيجةً لاغتيال رابين في البداية وتشرذم حزب العمل، فأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فصعود

اليمين المحافظ في الإدارة الأمريكية، وبطء  
 الفصائل الفلسطينية في استيعاب المتغير في العالم  
 وما تستدعي من تغيير في أساليب العمل ولغة  
 الخطاب السياسي، ثم حرب أفغانستان والمسألة  
 العراقية بكل ما تضمنته من إخفاقات وعجز عن  
 التغيير واستيعاب مفردات العالم الجديدة: كل ذلك  
 ولّد في ذهن اليمين الإسرائيلي حالة جديدة من  
 "رؤية الفرصة النادرة" لتحقيق الأحلام القديمة  
 والتّخلي عن فكرة "التعايش بين شعوب المنطقة".  
 لذلك ظنّ اليمين الإسرائيليّ أنّه ما زال في عام  
 ١٩٤٨، وعليه أن يُكمل ما بدأه وأن يضرب  
 عُرض الحائط بكلّ الاتّفاقات. وهكذا، من كان  
 يتوقّع أن يأتي شارون إلى السّلطة دون أن يكون  
 هناك حزب معارض؟ وأن يختفي حزب العمل  
 الذي نهض بالدور الأول على المسرح الإسرائيليّ



لمدّة ٥٠ عاماً؟ ظروف معقّدة، رافقها ضعف عربيّ وبطء في الإصلاح والتّغيير، خصوصاً على السّاحة الفلسطينيّة: كلّ ذلك في إطار من الدّعم الأمريكيّ غير المحدود لإسرائيل.

من جانب آخر، فإنّ استعداد الجانب العربيّ والجانب الفلسطينيّ في كثير من المفردات، مثل موضوع اللاّجئين والقدس والمياه والحدود، كان ولا يزال غير كافٍ؛ فهو بحاجة إلى جهود مكثّفة من جانب الخبراء والفنّيّين السّياسيّين لوضع البدائل التي تجعل من الحلول المنشودة أمراً ممكناً. مثلاً، إنّ التنسيق العربيّ العربيّ في موضوع اللاّجئين كان ولا يزال ضعيفاً أو غائباً؛ كما أنّ التنسيق العربيّ الفلسطينيّ جيّد في الكلّيّات والعموميّات، لكنّه ضعيف في التفاصيل والجزئيّات.

أضف إلى ذلك أن إشراك منظمات المجتمع المدني لرصد المتغيرات ومراقبة تنفيذ الالتزامات ثمّ تعميم النتائج على المستوى الدوليّ كان وما زال غائباً. مدريد وأوسلو: كلّ منهما خدمت هدفها في حينه، ولا يمكن حذفها من التاريخ؛ لكنّ يمكن البناء عليها. الإشكاليّة التاريخيّة المعقّدة هنا أنّ المسائل الكبرى تتطلّب عقولاً مبدعة، وساسة ديناميّين، واستشرافاً للمستقبل، وقدرة على الإصلاح والتأقلم في الوقت المناسب؛ وهذا لا يحدث دائماً.

س ٧: لا تزال إسرائيل تمارس عمليّات تهويد القدس، فضلاً عن إقامة الجدار الواقي لعزل المدينة المقدسة عن محيطها العربيّ وتشجيع المتعصّبين اليهود على دخول الحرم القدسيّ الشريف... إلخ. ما هو في تصوّر سموّكم أبعاد المخطّط الإسرائيليّ في هذا الشأن؟ وكيف لنا تأمين الحقّ العربيّ في القدس في مواجهة واقع يهوديّ قائم؟ وهل تُفضّل سموّكم عرض قضية القدس على التحكيم الدوليّ في حالة فشل أيّة تسوية سلميّة؟

- يبدو أنّ اليمين الإسرائيليّ غير مدرك لخطورة الإجراءات التي يتّخذها؛ سواء من حيث الإمعان في تهويد القدس، أو استفزاز المشاعر الدنيّة والوطنية للفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين، أو

مشاعر المسلمين في العالم أجمع بالسّماح  
للمتعصّبين اليهود بدخول الحرم القدسيّ الشريف.  
إنّ أبعاد المخطّط الإسرائيليّ في هذا الشّأن تسير  
باتّجاهين:

**الاتّجاه الأول:** أنْ تفرض إسرائيل حالة جديدة في  
الحرم القدسيّ، كما فعلت في الحرم الإبراهيميّ  
في الخليل. وهي تدرك أنّ الأقطار العربيّة  
والإسلاميّة في حالة تشنّت وخوف ودفاع عن  
النفس، بعد أنْ أفلحت الدّعاية الصّهيونيّة واليمينيّة  
المتعصّبة في إلصاق تهمة الإرهاب والتّطرّف  
بالمسلمين والعرب والفلسطينيّين.

**الاتّجاه الثّاني:** أنْ تدفعَ الفلسطينيّين إلى اتّخاذ  
موقف مضادّ نتيجة للاستفزاز، حتّى تقوم هي  
بترويج هذا الموقف الفلسطينيّ على أنّه تطرّف

دينيّ وتوجّه أصوليّ وامتداد للإرهاب الإسلاميّ،  
وغير ذلك من الصفّات التي نجحت الآلة الدّعائيّة  
الصّهيوونيّة في إلصاقها بنا أمام المجتمع الأمريكيّ  
والأوروبيّ والدّوليّ.

هذا المخطّط يتطلّب عملاً فلسطينيّاً وعربيّاً  
وإسلاميّاً عالي المستوى، قادراً على التّعامل مع  
العقل الغربيّ و على تبّيان الحقائق من خلال شتّى  
الوسائل، بما في ذلك منظمات المجتمع المدنيّ  
الإقليميّة والدّوليّة.

إنّ الحقّ العربيّ في القدس هو حقّ للمسلمين  
والمسيحيّين على حدّ سواء. ويجب الدّفاع عنه  
بقوّة. وهناك الكثير من القرارات التي صدرت  
عن الأمم المتّحدة والتي تعدّ القدس الشرقيّة جزءاً  
من الأراضي المحتلّة. من هنا، لا بدّ من الرّجوع

إلى الشرعيّة الدوليّة، وتجديد العلاقات وتطويرها مع جميع المنظّمات والجمعيات والمنابر التي تهتمّ بالتراث الإنسانيّ الذي تمثّله القدس، والعمل وفق برنامج واضح في هذا المضمار.

قضيّة القدس ليست جديدة على الساحة الدوليّة. فالقدس الشّرقيّة كانت جزءاً من الضقة الغربيّة حتى الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧. وعليه، إذا أُريد للقدس أن تكون موضع تحكيم، فيجب أن يكون ذلك مستنداً إلى الخلفيّة القانونيّة المشار إليها.

إنّ إسرائيل هي قوّة احتلال في الضقة الغربيّة وقطاع غزّة منذ عام ١٩٦٧. وقوّة الاحتلال لا يحقّ لها تغيير المعالم الديمغرافيّة والجغرافيّة والاجتماعيّة للمناطق التي تحتلّها. فهي لا تتمتع

بالسيادة - بالمفهوم القانوني - لكي تُجرى مثل هذه التغييرات.

وتبقى القدس إحدى العلامات الرئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي. وقد تتطلب فريق عمل خاصاً بها لإعطائها ما تستحق من جهد وفكر وإمكانات.

على كل حال، إذا كانت ثمّة رغبة مشتركة من الأطراف المعنية في عرض موضوع القدس على التحكيم، فإنّ على تلك الأطراف أن تتفق أولاً على قاعدة مشتركة من المعطيات، ثمّ تحدّد نقاط الخلاف التي تودّ طرحها على التحكيم. وهذا يعني أنّ هنالك إرادة سياسية مشتركة لدى الجميع في الوصول إلى حلّ يمكن الاتفاق عليه. وهو أمر يتطلب تغييراً واضحاً في الموقف الإسرائيلي.

كلمة أخيرة عن "القدس في الضمير". ففي مقالة  
لي نُشرت في الحياة اللندنية في ٢٢/٤/٢٠٠٣  
بعنوان "السُّلطة المعنوية للمقدّسات"، قلت: "إنّ  
بسط نفوذ السُّلطة المعنوية للمقدّسات هو مظلة  
أمان للجميع، وليست لمصلحة فئة معيّنة." وناديت  
بوضع تشريع للمدن المقدّسة يكون من قواعده  
الأساسية: "تخصيص المقدّسات لما بُنيت له،  
ولمن بُنيت لهم، ولجَم الغضب وعنفوان القوّة أمام  
سلطان المقدّسات."



س٨: ما هي الخطوة الإيجابية التي يمكنُ بها للدول العربية إقامة تكاملٍ اقتصاديٍّ يُحقّقُ قوّةً عربيّةً ذاتيّةً لمواجهةِ عولمةِ الاقتصاد؟

• الخطوة الأهمّ إنّما تكمن في تحويل الخطاب القطريّ للدّول العربية إلى خطابٍ إقليميٍّ عبّر قطريٍّ يُعنى بالأمن [الاقتصاديّ] والتّعاون، وينأى عن التّفوّع والانغلاق، ويؤمن بمبادئ الأمن الجماعيّ المرتكزة على "قوّة أقلّ الأقطار أمناً".

لا تُعوّزنا اتّفاقات أو معاهدات أو شراكات أو بروتوكولات؛ وإنّما تنقّصنا الإرادة الجماعيّة والإدارة الحَصيفة للانتقال بإنساننا العربيّ من ثقافة البقاء - مجرد البقاء - إلى ثقافة المشاركة والبناء.

لا أتحدّثُ هنا عن شعاراتِ صمّاء؛ بل عن رسالة: رسالة "الانتماء والإنماء" التي حملها ويحملها منتدى الفكر العربيّ منذ تأسيسه عام ١٩٨١ في أعقاب قمة عمّان الاقتصادية.

كيف يُمكن لهذا الفكر أن يُساهمَ في ما نحن بصددِه؟ قد تكمن الخطوة الأولى في تعريف طبيعة القضايا والمشكلات التي توفّر أرضيّةً مشتركة بين الأقطار العربيّة في كلّ منطقةٍ جغرافيّة من الوطن العربيّ: شبه الجزيرة العربيّة؛ والمشرق والمغرب العربيّين؛ ووادي النّيل؛ والقرن الإفريقيّ.

ولعلّنا بحاجة إلى "شراكة من أجل التّمية"؛ إلى أسلوبٍ جديد في التّعاون يَسْتَدُ إلى أفكار ومفاهيم مثل "إدارة الأقاليم" (بمعنى الدّول في إطار الإقليم

الواحد)؛ إلى تبني "مطلق" على غرار المطلق فوق القطري المتمثل في الفحم والصُّلب الذي تبنته أوروبا الغربية بُعيدَ الحرب العالميّة الثّانية، فأضحى المنطلق والنّواة للاتّحاد الأوروبيّ المهيّب. وهل هنالك أفضلُ في حالتنا من العنقود الثّلاثيّ المكوّن من المياه والطّاقة والبيئة البشريّة؟ إنّ تداخل النّظم والمعارف هنا يؤدّي تلقائيّاً إلى مفهوم "الأقاليم الاقتصاديّة الطّبيعيّة" الذي طرحه روبرت سكالابينو بعد نهاية الحرب الباردة.

فالباب يجب أن يكون مفتوحاً على مصراعيه بين أقطارنا للاعتماد المتبادل والاستقلال المتكافئ، إنّ جاز التعبير.

س٩: دَعَوْتُمْ سَمَوَكُمْ إِلَى تِلَاحِمِ الْجُهُودِ الْعَرَبِيَّةِ  
وَالْخُرُوجِ مِنْ حَلْقَةِ الصَّرَاعَاتِ بِتَنَاولِ الْقَضَايَا  
الْعَرَبِيَّةِ فِي إِطَارِ اسْتِرَاطِيَجِيَّةٍ وَرُؤْيَا خَاصَّةٍ بَنَا  
كَعَرَبٍ، لِأَنَّ ثَنَائِيَّةَ التَّعَامُلِ بَيْنَ الدَّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ  
تَفَرِّضُ عَلَيْنَا التَّفَكِيرَ فِي وَضْعِهَا فِي إِطَارِهَا  
الْعَرَبِيِّ. هَلْ هَذَا يَعْني أَنَّ التَّجْمَعَاتِ الإِقْلِيمِيَّةِ فِي  
كُلِّ مِنَ الْمَشْرِقِ الْعَرَبِيِّ وَالْمَغْرِبِ الْعَرَبِيِّ يُمكنُ أَنْ  
تَدْفَعَ خَطَوَاتِ التَّكَامُلِ وَالتَّعَاوُنِ الْعَرَبِيِّ؟

- مَرَّةً أُخْرَى أَوْكَّدَ أَهْمِيَّةَ التَّفَكِيرِ عِبْرَ الْقَطْرِيِّ وَعِبْرَ  
الإِقْلِيمِيِّ. فَلَنْ تُثْمَرَ الْفُرْصُ الْمَائِلَةُ أَمَامَ التَّجْمَعَاتِ  
الإِقْلِيمِيَّةِ فِي مَشْرِقِنَا وَمَغْرِبِنَا إِلَّا بِانْفِتَاحِ تِلْكَ  
التَّجْمَعَاتِ عَلَى بَعْضِهَا بَعْضاً.

أُسْتَذَكِرُ هُنَا، عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ، إِعْلَانِ الرِّبَاطِ فِي  
التَّاسِعِ مِنْ أَيْارِ/مَايو ٢٠٠١ حَوْلِ إِنْشَاءِ مَنطَقَةِ

تجارة حُرّة بين أربعة دول عربيّة: مصر،  
والمغرب، وتونس، والأردن. ألا يُعدّ ذلك - إن  
فُعِلَ بعزيمة وإرادة - نقطة تحولٍ مهمّة في مجال  
التّعاون الإقليميّ، أو "الإقليمي الفرعيّ" إن جاز  
التّعبير؟

إنّ التّجارة الحُرّة هي وسيلة وليست هدفاً بحدّ  
ذاتها. فالمكاسب الحقّة للتّجارة الحُرّة تتأتّى من  
تفعيل الاستثمار وتكثيفه جرّاء الانسياب الحرّ  
للبضائع والخدمات؛ يتبع ذلك تحرير انسياب  
عوامل الإنتاج؛ وهي: رأس المال والقوى العاملة.

أعود هنا إلى عنقود (الطّاقة - المياه - البيئة  
الإنسانيّة) الذي ما فتئتُ منذ سنين وسنين أعدّه  
"مطلقاً" ومُنطلقاً ملائماً لمأسسة التّعاون الإقليميّ  
عبر القطريّ للمجموعة العربيّة وجيرانها. إنّ

الطّاقة والمياه والبيئة الإنسانية تشكّل مواردَ  
أساسية في وطننا العربيّ. وخلافاً لما يبدو لأوّل  
وهلة، فإنّ تباينَ توزيع هذه الموارد بين الأقطار  
العربية يمثّل أساساً عملياً للتّعاون الإقليميّ.  
فالتّكامل لا معنى له إلّا إذا تحقّق أصلاً بين  
منظوماتٍ تختلّف وتتباين خصائص وحداتها  
ومكوّناتها.

س ١٠: تعددت الآراء في شأن إصلاح الجامعة العربيّة،  
بين استحداث ميثاق جديد لها وبين الاكتفاء  
بتعديله. ما رأي سُمُوكم في الخطوات الواجبة  
لتفعيل الجامعة؟

- لعلّ خيرَ مُنطلق لهذا الغرض هو المبادرة  
المصريّة لتطوير جامعة الدول العربيّة. وقد  
أعفاني الأستاذ إبراهيم نافع من مؤونة تحليل هذه  
المبادرة وإبراز أهمّ نقاطها [ الأهرام؛ ٢٨ تموز/يوليو  
٢٠٠٣]. كما أعفاني الأستاذ عمرو موسى من مهمّة  
مناقشة المشكلات والأزمات والتّحدّيات التي  
تواجهها الجامعة [ مجلّة السياسة الدوليّة؛ العدد ١٤٩؛  
حزيران/يونيو ٢٠٠٢؛ ص ١١٤-١٢٠].

إنّ أبرزَ ما في هذه المبادرة شموليّتها، وعرضُ  
البدائل حيثما أمكن؛ إضافة إلى مقترحاتها العمليّة:

إنشاء محكمة عدل عربيّة، وتشكيل برلمان عربيّ، وإنشاء مجلس أمن عربيّ، وإقامة منتدى للأمن القوميّ العربيّ، وتطوير جهاز الأمانة العامّة للجامعة وتدعيمه، وما إلى ذلك. فهي "مبادرة كبرى تجمع بين ما هو سياسيّ وما هو قانونيّ". كما أنّها تراكميّة؛ بمعنى أنّها نهلت من أفكار ومبادرات ومقترحات سبق أن طُرحت على أعلى المستويات العربيّة.

وكان لمنتدى الفكر العربيّ، الذي أُنشِرف برئاسته ورعايته، دورٌ بارز في هذه التراكّات الفكرية. يحضرني هنا ندوة المنتدى في صنعاء عام ١٩٩٩ عن "حلّ النزاعات العربيّة بالطرق السّلمية" (التي صدرت وقائعها عام ٢٠٠١)؛ وندوة الجزائر عام ٢٠٠٠ حول "النّظام العربيّ ... إلى أين؟" (نشرت الوقائع عام ٢٠٠١)؛ وندوة الكويت ٢٠٠١ عن "آفاق



التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية" (صدرت  
الوقائع عام ٢٠٠٢).

إنّ جامعة الدول العربيّة قويّة بقوة أعضائها  
الفرديّة والجمعيّة، وضعيفة بضعف أولئك  
الأعضاء. فلا أمل لتطوير الجامعة وتحديثها إلّا  
إذا توافرت الإرادة الجماعيّة، مثلما حدث في  
حالات أخرى مماثلة؛ لعلّ أبرزها منظمات الاتحاد  
الأوروبيّ.

لقد كُتب وقيل الكثير في سلبيّات العمل العربيّ  
المشترك، وفي عجز الجامعة ومؤسساتها عن  
تحقيق الأهداف التي تأسّست من أجلها. لذلك، فإنّنا  
لسنا بحاجة إلى المزيد من الكتابة والتّحليل لمعرفة  
الظّروف والأسباب التي جعلت الدّول العربيّة  
تتردّد في الاعتماد على العمل الجماعيّ في شتّى

المجالات. ما نحتاج إليه اليوم هو النظرة الإيجابية لما تحقّق من إنجازات، ولما يواجهه الدّول والشّعوب العربيّة من تحدّيات داخلية وخارجية، وكيف يُمكن تطوير مؤسسات العمل الجماعيّ وأسلوبه بما يساعد على التّضامن والتّقارب وتغلّغل المصالح القطريّة والفردية في معيشة الناس ووجدانهم .

حقّق العمل المشترك الكثير من الإنجازات الاقتصادية والسياسية والثقافية، بالرّغم من الصّعوبات والعراقيل والأزمات التي واجهت الجامعة العربيّة والمؤسسات العربيّة المشتركة خلال الأربعة عقود الماضية. يكفي أن نذكر، على سبيل المثال، نجاح مئات المشروعات الاقتصادية الثّنائية والجماعية في تحقيق أغراضها إلى حدّ كبير؛ ويكفي أن نشير إلى استثمار زهاء ٤٠

بليون دولار في هذه المشروعات؛ ويكفي أن نعترف بما حقّقه الجامعة من دعم ومساندة سياسية ومساعدات فنيّة واقتصاديّة للكثير من الأقطار العربيّة قبل استغلالها من الاستعمار الأجنبيّ وبعده: ابتداء من ليبيا عام ١٩٥٣ إلى الدّول التي استقلّت في مطلع السّبعينيّات من القرن الماضي. إنّ الحديث عن إيجابيّات العمل المشترك يمكن أن يطول؛ وهو يحتاج إلى الموضوعيّة والإنصاف. لذلك، أقترح القيام بدراسة شاملة منصفة تحدّد هذه الإيجابيّات وتعترف بما تحقّق من عمل عربيّ مشترك.

إنّ أوّل ما يحتاج إليه نجاح العمل العربيّ الجماعيّ هو تقوية الإيمان بضرورته وبفوائده، وزيادة الالتزام به وبشروط تحقيقه. فلا بدّ من بناء الثقة بين أنظمة الحكم في الأقطار العربيّة حتى

تتمكّن من الاعتماد على بعضها بعضاً في معالجة  
أمورها القطريّة والمُشتركة، وفي التّعامل مع  
الكتل الاقتصاديّة والسّياسيّة في العالم.

كذلك لا بدّ من بناء الجسور واشتباك المصالح بين  
الأفراد والمؤسّسات غير الحكوميّة عبّر حدود  
الأقطار العربيّة. وهذا شرط لا غنى عنه في نجاح  
مستقبل التّعاون العربيّ. كلّ هذا يحتاج إلى تسهيل  
العراقيل الأمنيّة والإداريّة بل إلى إزالتها.

وفوق هذا وذاك، لا بدّ من تغيير أسلوب العمل،  
وتحسين درجة الالتزام بما يُتّفق عليه من عمل،  
وتأجيل ما يحتاج إلى المزيد من الوقت والدراسة  
والتّفاهم.

إنّ من أهمّ أسباب تعثّر العمل المشترك عدم تنفيذ ما يَنفَق عليه وعدم مناقشة ما يُختلف فيه. فلا بدّ من تغيير هذا الأسلوب القاتل لروح التّضامن والتّعاون بين الأقطار العربيّة.

لا بدّ من إعطاء المؤسّسات العربيّة المشتركة كلّ ما تحتاج إليه من تمويل وقدرات بشريّة من الذين يؤمنون بجدوى التّضامن ولهم من الكفاءات والخبرة ما يُمكنهم من بناء القدرة العربيّة.

ولا بدّ من تمكين القطاع الخاصّ والمجتمع الأهليّ من العمل والتّعاون عبر الأقطار العربيّة عن طريق تسهيل حركة النّاس وإقامتهم وعملهم في منطقة عربيّة مشتركة تجمع بين قُطرين أو أكثر، مثل تجربة مجلس التّعاون الخليجيّ.

كذلك لا بدّ من العمل على تنسيق العلاقات  
التجاريّة بين الأقطار العربيّة من جهة، وبينها  
وبين مناطق تجاريّة حرّة غير عربيّة مثل الاتحاد  
الأوروبيّ والولايات المتّحدة وغيرهما.

س ١١: إِنَّ إِعْلَامَنَا الْعَرَبِيَّ قَاصِرٌ فِي مَخَاطَبَةِ الرَّأْيِ  
الْعَامِ الْعَالَمِيِّ. كَيْفَ نَرْقِي بِهَذَا الْإِعْلَامَ إِلَى  
مَسْتَوًى مُنَافَسَةٍ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْأَمْرِيكِيِّ  
وَالصَّهْيُونِيِّ؟ فَمَثَلًا، حِينَ ثَارَ الرَّأْيُ الْعَامِ الْغَرْبِيُّ  
ضَدَّ حَرْبِ الْعِرَاقِ، لَمْ يَعْرِفْ إِعْلَامُنَا الْعَرَبِيُّ  
كَيْفَ يَسْتَفِيدُ مِنْ هَذَا الْحَدَثِ بِشَكْلِ كَافٍ.

- إِيَّانَ حَرْبِ الْعِرَاقِ وَجَّهْتُ إِلَى الْإِعْلَامِ الْعَرَبِيِّ  
رِسَالَةَ شُكْرٍ وَتَقْدِيرٍ عَلَى بَسَالَتِهِ وَشَجَاعَتِهِ، وَحَتَّى  
عَلَى الْمَخَاطِرَاتِ الَّتِي خَاضَهَا مِنْ أَجْلِ الْارْتِقَاءِ  
بِالْمِهْنَةِ وَمِنْ أَجْلِ نَقْلِ الْحَدَثِ كَمَا هُوَ عَلَى الْأَرْضِ  
بِكُلِّ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ [الحياة؛ ٢٠٠٣/٤/٨]. فَقَدْ لَاحَظَ  
الْجَمِيعُ حِينَئِذٍ - رُبَّمَا لِأَوَّلِ مَرَّةٍ - مِنْ  
الْإِرْهَاصَاتِ وَالْمَوْشَرَّاتِ مَا جَعَلَنَا نَتَفَاعَلُ بِمُسْتَقْبَلِ

الإعلام العربيّ، خصوصاً فيما يتعلّق بدوره في  
مخاطبة الرأْي العام العالميّ.

إلاّ أنّ إعلامنا يبقى قاصراً ومحدوداً، سواء داخل  
الوطن العربيّ وخارجه. حتّى المِهْنِيّة أو الحرفيّة  
العالية تبقى نادرة في هذا الإعلام. أضف إلى ذلك  
أموراً أكثر جوهريّة: أعني الوقوع في حبال  
الهوى وعدم الموضوعيّة والصدقيّة. فالشّوْط ما  
زال أمامنا طويلاً حتّى نحقّق ولو نصف ما نصبو  
إليه.

لذلك، ناديتُ مراراً بتشكيل فيالق من الإعلاميين  
الشّباب العرب الذين لا يهابون في الحقّ لومة  
لائم، والذين ينقلون الحدّث كما هو دون أيّ تحيّر  
أو هوى. فالإعلام النّاضج الصّادق لا يقلّ أهميّة



عن النظام التربويّ التعليميّ. والإثنان يتغلغلان  
في أسّ أساسنا وفي صميم وجداننا.

من هنا، كان لي شرفُ إطلاق مبادرة شركاء في  
الإنسانيّة في عمّان مؤخّراً [٢٦-٢٧/٧/٢٠٠٣].  
وهي مبادرة تشاركوني فيها المجموعة الأمريكيّة  
المسمّاة البحث عن أرضيّة مشتركة للعمل على  
تحسين التفاهم في العالم وبناء علاقات إيجابيّة بين  
العالم الإسلاميّ والولايات المتّحدة بروح إنسانيّة  
مشتركة. وتضمّ المبادرة شبكة من المؤسّسات  
الحكوميّة وغير الحكوميّة ومنظّمات عالميّة مهمّتها  
تسهيل الحوار بين العالم الإسلاميّ والغرب، مع  
التركيز على مؤسّسات التّربية والتعليم،  
والمؤسّسات الإعلاميّة ونوافذها المختلفة.

إِنَّ النَّضَجَ التَّقَافِيَّ يَقْتَضِي إِعْلَاماً رَاقِياً نَاضِجاً.  
كَمَا أَنَّ لَا تَقَافَةً مِشَارَكَةً أَوْ تَقَافَةً سَلامٍ مِنْ دُونِ  
إِعْلَامٍ حَيٍّ كَفَاءٍ. وَلَنْ نَسْتَطِيعَ أَنْ نَعِيشَ مَجْتَمَعَ  
المعرفة وَأَنْ نَوَاقِبَهُ مِنْ دُونِ إِعْلَامٍ رَفِيعِ الْمَسْتَوَى  
يُؤْمِنُ بِأَنَّ سَقْفَ الْحُرِيَةِ هُوَ الْمَسْئُولِيَّةُ وَيَحْمِلُ  
رِسَالَةً وَاضِحَةً.

لَعَلَّ فِي هَجْرَةِ كَفَاءَاتِنَا الْإِعْلَامِيَّةِ إِلَى الْخَارِجِ  
بَعْضَ النَّفْعِ وَالْخَيْرِ. فَالاحتكاك بالإعلام الْعَالَمِيِّ لَا  
يَدُّ أَنْ يَفْرَضَ مَعَايِيرَ عَالِيَةٍ وَأَنْ يَنْهَضَ بِإِعْلَامِنَا.  
وَلَا طَرِيقَ لِلأَخْذِ بِيَدِ إِعْلَامِنَا أَفْضَلَ مِنْ هَوَاءِ  
الْحُرِّيَّةِ وَمِنْ الإِعْدَادِ الْمُبَكَّرِ لَشَبَابِنَا وَشَابَاتِنَا فِي  
هَذَا الْمَجَالِ، مِثْلَهُ مِثْلُ مَجَالَاتِ التَّربِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ.  
كَذَلِكَ لَا مَنَاصَ مِنَ التَّمْوِيلِ السَّخِيِّ وَالْإِدَارَةِ  
الْوَاعِيَةِ لِهَذَا التَّمْوِيلِ!

س ١٢ : اعتبرتم أنّ مشكلة المياه تُعدّ من التحدّيات  
المستقبلية للوطن العربيّ. ما هو تصوّر سموكم  
لحلّ هذه المشكلة في مواجهة الأطماع  
الإسرائيليّة المعلن عنها من ناحية، ودول  
الجوار الجغرافيّ مثل تركيا من ناحية أخرى؟

● كما قلتُ غيرَ مرّةٍ، وكما تحدّثت في معرضِ إجابتي  
عن سؤالين سابقين، فإنّني أعدّ مشكلة المياه مُجرّد  
عنصر من عُنُقود (المياه - الطّاقة - البيئة  
الإنسانيّة). ولا حلّ لهذه المشكلة الثلاثيّة العناصر  
إلاّ ضمن الإطار عبْر القطريّ وعبْر الإقليميّ. هكذا  
تقول الجغرافيا، وهكذا تقول الجيولوجيا، وهكذا  
تقول الجيوستراتيجيا. ولعلّ تجارب الأقاليم الأخرى  
في هذا المضمار تعظّمنا وتُرشدنا إلى سَواء السّبيل:

في شبه القارّة الهنديّة، وفي الصّين، وفي كندا،  
وغيرها.

ليست هذه أفكاراً تجريديّة، وإنّما يُمكن تجسيدها في  
مقترحات عمليّة؛ كأن تشكّل هيئة عبّر قُطريّة عليا -  
بمجلس "حكّماء" وخبراء - لوضع التّصوّرات  
والحلول اللّازمة، على غرار الإدارات المتمرّسة  
المجرّبة في أقاليم العالم الأخرى. فلسنا بصدد إعادة  
اختراع العجلة؛ وإنّما المهمّ - مرّة ثانية وثالثة  
ورابعة - الإرادة الجماعيّة.

والحقّ أنّ هذا التّفكير عبّر القُطريّ، بل فوق  
القُطريّ، هو جزءٌ من ثقافة السّلام بمعناها الواسع  
العريض.

س ١٣: بحكم رئاستكم للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا الذي أسّستموه منذ وقت مبكر إدراكاً منكم أنّ التكنولوجيا هي لغة العصر، ما هو تصوّركم لعمل عربيّ مشترك في هذا المجال لمحاولة سدّ الفجوة الهائلة في التّقدّم التّكنولوجيّ بين إسرائيل والدّول العربيّة؟

- لا شك أنّ العلم والتكنولوجيا هما لغتا العصر؛ فلا تكنولوجيا دون علم، ولا علم دون تكنولوجيا. ولن يزدهر العلم والتكنولوجيا إلّا في تربة خصبة وبيئة ثقافيّة اجتماعيّة اقتصاديّة سياسيّة ملائمة. ولن نواكب التّقدّم المذهل في العلم والتكنولوجيا إلّا إذا وفرنا لهما الدّعم السّخيّ في الموارد البشريّة والماليّة.

إنَّ التَّقدُّمَ العلميَّ والتَّكنولوجيَّ يُتطلَّبُ إرادة  
جماعيَّة والتَّزاماً وطنياً وقومياً لتوفير فرق العمل  
اللازمة والكتل الحرجة التي لا بدَّ منها إذا أردنا  
التَّنافس دولياً في المجالات المختارة. وهذه  
مقوِّمات لا يُمكن أن تتحقَّق على المستوى  
القُطريِّ. فمرةً أخرى، لا حلَّ أماننا إلاَّ بالعمل  
المشترك عَبرَ القُطريِّ وعَبرَ الإقليميِّ: عربيٍّ  
عربيٍّ، وعربيٍّ إسلاميٍّ، وإسلاميٍّ إسلاميٍّ،  
وجنوب جنوب؛ إضافة إلى جنوب شمال.

لقد هَدَرْنَا جُهْدَنَا ووقَتَنَا عَبرَ العقود الطَّوال في  
جُزئيات وتشرذمات لا طائلَ تحتها. وأهملنا  
الصَّورة الكبرى والطَّموحات عَبرَ القُطريَّة، سواء  
أكانَ ذلك في المواصفات والمقاييس أم في "العلم  
الكبير" أم في تأسيس فرق علميَّة عربيَّة في  
مختبرات العالم الكبرى. شتَّتْنَا الجهد والمال على

مشروعات ومنظّمات ومؤتمرات محدودة الفائدة،  
مركّزين - للأسف - على الاستعراض والشكل  
دون الجوهر والمضمون.

إنّ الحلّ لإشكاليّة تخلفنا العلمي والتّكنولوجي إنّما  
يكمُن في تحديد الأولويّات وحشد ما يلزم من  
موارد عبّر قطريّة وعبّر إقليميّة. لنفتح المجال  
الرّحب أمام شابّاتنا وشبابنا في العلم والتّكنولوجيا؛  
لنمنحهم الحوافز المعنويّة والماديّة بلا حدود حتّى  
لا نهجّرهم ونخسرهم. لنجدّد نظامنا التّربويّ  
التّعليميّ بشتّى مراحلها: من الرّوضة حتّى ذروة  
الدّراسات العليا في جامعاتنا. لنبتعد عن الشّعاعات  
وأصحاب الشّعاعات، ولنحوّل أفكارنا التّجريدية  
هذه إلى برامج عمل مدروسة مستندة إلى سياسة  
الخطوة خطوة والمرحلة مرحلة. لندرس تجاربنا  
على مدى نصف القرن الماضي، ولنستمدّ

التَّجَارِبَ وَالْعِبَرَ مِنْ مَشْرُوعَاتِنَا الْفَاشِلَةِ قَبْلَ  
النَّاجِحَةِ.

لِنَتَأَمَّلَ فِي مَا كَتَبَهُ مَفَكَّرُونَا فِي هَذَا الصَّدَدِ:  
الدَّكْتُور مُحَمَّدٌ عَبْدُ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللهُ، وَأَنْطُوَان  
زَجَلَان، وَسَائِرُ عِلْمَائِنَا وَمَفَكَّرِينَا: لَيْسَ فَقَطْ فِي  
العَالَمِ الْعَرَبِيِّ وَالْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، وَإِنَّمَا أَيْضاً فِي  
دُولِ الْجَنُوبِ، وَحَتَّى فِي دُولِ الشَّمَالِ. دَعَوْنَا نَبْنِي  
عَلَى مَا سَبَقَ، وَأَنْ لَا نَبْدَأَ مِنْ نَقْطَةِ الصَّغَرِ.  
وَدَعَوْنَا نَكُونُ جُزْءاً لَا يَتَجَزَأُ مِنْ مَجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ،  
وَلَا أَقُولُ الْمَعْلُومَاتِ!



س١٤: لقد عرفت الحضارة الإسلامية عصوراً من  
الازدهار وأثّرت في الحضارات الأخرى. ماذا  
حدث لهذه الحضارة التي بهرت الإنسانية  
بعمقها واستنارتها؟ ما هو تفسير ما أصاب هذه  
الحضارة العظيمة من جمود فكريّ وانغلاق  
وإغراق في الشّكل دون المضمون؟

- إنّ قصّة الحضارة الإسلامية من صعود وهبوط  
معروفة في خطوطها العريضة، وحتىّ في  
تفصيلاتها الدّقيقة: كتب فيها بعمق واستفاضة  
الأقدمون والمحدثون. وهي مسألة طويلة عريضة  
عميقة أتركها للمؤرّخين بمختلف تخصصّاتهم  
لإيفاء جوانبها المتباينة حقّها من الدّراسة والتحليل  
والتمحيص.

وإنّ هي إلّا دورات تمرّ بها الحضارات؛ مع أنّ كلّ صعود تتخلّله بقعّ سوداء، وكلّ هبوط تتخلّله نقاط مضيئة. فلا نعدم أنّ نجدَ أفراداً عظاماً حتى في أحلك الأوقات. وما زلنا نرصد الحضارة المعاصرة بإنجازات باهرة؛ إنّما على مستوى الأفراد وليس على مستوى الأمّة.

إنّ أيّ حضارة تسمو بسموّ أبنائها وتكبو بكبوتهم. وللجمود الفكريّ والانغلاق والإغراق في الشكّل دون المضمون أسبابه الموضوعيّة. فالمسألة ليس مسألة جينات، وإنّما هي مسألة ذهنيّات أو أنفس بالتعبير القرآنيّ البليغ. ولا شكّ أنّ الكفاءات والطّاقات كامنة تحت السّطح، بانتظار الإرادة الجماعيّة والإدارة الحكّيمة لتوجيهها وتحفيزها وإطلاقها.

لنأملُ أنّ ما اعتري حضارتنا إنّما هي عوامل  
مؤقّته، ولو امتدّ بها الزّمان. ولنأمل أنّها ستزول  
بزوالِ مُسبّباتها وعللها. ونحن لسنا أوّل من عانى  
الذّبول والأفول: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾  
[سورة آل عمران (٣): الآية ١٤٠]. وهذه تجارب الأمم لمن  
يعتبر: الإغريق واليابان والصّين وغيرها.

المهمّ أنّ الجمود لم يكن تاماً، والفرصة ما زالت  
مواتية أمامنا للبناء على كثير من الأسس الصّامدة  
والإرث المنير المستنير. وللحديث شؤون  
وشجون؛ وله صلة بإذن الله.

س ١٥: هل ما يشهده العالم اليوم هو تطبيق لنظرية  
صدام الحضارات؟ أم أنّ هذه المرحلة الصعبة  
تُعدّ المخاض لميلاد نظام عالمي جديد يتخطّى  
النظام الأحاديّ الأمريكيّ في اتجاه نظام يتّسم  
بالعدالة والإنسانية؟

• قد يكون "صدام جهالات" أو "صدام مصالح" أو  
حتّى "صدام تصوّرات"؛ لكنه قطعاً ليس "صدام  
حضارات". فنحن نعيش في عالم واحد أو حضارة  
واحدة بعشرة آلاف ثقافة، على حدّ تعبير الأستاذ  
ميرشيا ماليتسا من جامعة البحر الأسود في  
بُخارست/رومانيا.

إنّ الإنسانية في حالة مخاض دائمة؛ لكنّ  
مخاضات اليوم متسارعة الإيقاع حقاً، والمتغيّرات  
كثيرة جداً بلغة الرياضيات. ولا نعرف كيف

ستؤول الأمور في المستقبل المنظور؛ إلا أننا  
نستطيع أن نلجأ إلى منهجية "سيناريوهات ماذا  
لو". ومن الواضح أن هنالك سيناريوهات متشائمة،  
وأخرى متفائلة، وأخرى بين بين أي متشائلة!

وتبقى العدالة والإنسانية ضالّتنا المنشودة. وتبقى  
المعركة دائمة بين قوى الشرّ والطّغيان وقوى  
الخير والعدالة. المهمّ أنْ تتقلّ شعلة الخير  
وأخلاقيّات التضامن الإنسانيّ من جيل إلى آخر  
وأنْ تبقى في حالة إذكاء مستمرّ.

س ١٦: إنَّ إمكانات كوكب الأرض الحاليّة وثرواته تفوق  
آلاف المرّات احتياجات سكّانه من البشر. ومع  
ذلك يموت الآلاف يومياً من الجوع فوق هذا  
الكوكب المتخّم بالثّروات. ما الذي يجب عمله  
لمحو هذا العار عن جبين الإنسانيّة؟

- هذا عارٌ أزلّيّ، وأرجو أن لا يكون أبدياً! إنَّ  
الأرقام والإحصاءات تتحدّث عن نفسها بنفسها.  
والمقصود هنا الفقرُ بكلِّ أنواعه: الماديّ  
والوجدانيّ. وهو الغول الأكبر الذي يرتبطُ به  
الجوع والمرض والبطالة.

إنَّ الحلَّ لمحو هذا العار إنّما يكمنُ في تمكين  
الفقراء؛ أي إعطائهم أسهماً في مؤسّساتنا، مثلهم  
مثل بقيّة المهمّشين في مجتمعاتنا. يحضرني الآن  
بنك غرامين في بنغلادش، ومؤسّسات كاتشي

أبادي في باكستان. وهذا يعني الغيريّة والإيثار؛  
 يعني الزكاة؛ يعني السياسة من أجل البشريّة  
 (Anthropolitics) ؛ يعني تسخير العلم والتكنولوجيا  
 (وعلى رأسها التكنولوجيا الحيويّة) في خدمة  
 البشر؛ يعني مكافحة تجارة الأسلحة وترسيخ ثقافة  
 السّلام؛ يعني الإبداع والابتكار في محاربة  
 البطالة: بطالة البدن وبطالة الروح؛ يعني الاستفادة  
 من مجتمع المعرفة والإفادة من أذرع الأمم  
 المتّحدة؛ يعني تفعيل منظمات المجتمع الأهليّ  
 (المدنيّ).

ليس ثمة عصا سحرية! المهمّ أن يبقى الإنسان  
 محور كل السياسات والسُّنن والقوانين. إنّه  
 الإنسان! الإنسان! الإنسان! (دون شعارات ودون  
 إنشاء)!

## س١٧: هل توافقون سموكم على الرأي القائل بحتمية الانهيار الوشيك للحضارة الغربية؟

• قرأت أرنولد توينبي بإمعان، وتدبّرت ملياً في دورات الحضارات الكبرى ما بين صعودٍ وأفول. كذلك اطلّعت على غيبون وتأمّلاته العميقة في سقوط الإمبراطورية الرومانية. فانتهيتُ إلى أنّ الحضارات الكبرى لا تذوي بغتةً، وإنّما تضمحلّ خطوةً خطوة. ولا يمكنُ الحُكمُ على مسبّات هذا الاضمحلال آنياً، لأنّ العوامل التي يُمكن أن تفتّ في عضد أيّ حضارة قد تمتدّ على أكثر من حياة إنسانية واحدة.

إنّ الحكم النهائيّ على صعود أيّ حضارة أو أفولها إنّما هي مسألة للمؤرّخ الذي ينظر في هذه



الأمر من علٍ، بعد أن يكونَ قد أَلَمَّ بكلِّ صفحاتِ حضارةٍ معيَّنة، لا بجُزئياتٍ متناثرةٍ هنا وهناك.

لقد تنامت التنبؤات بحتمية الانهيار الوشيك للحضارة الغربية في أوقات الأزمات الكبرى للإنسانية، كما حدث قبيل الحربين العالميتين وبُعَيْدهما. وكان هذا انعكاساً لليأس والقهر اللذين اعتريا الإنسانية آنذاك. لكنّ الحضارات الكبرى تتجدّد باستمرار، وهي لا تنهار إلّا بتضافر عدد كبير من العوامل المريئة وغير المريئة. كلُّ ما نستطيع أن نفعلَ حيال هذا الأمر أن نفكرَ في "سيناريوهات ماذا لو".

وأياً كان الأمر، فإنني أؤمن بسيادة حضارة واحدة في أيّ زمان ومكان بعشرة آلاف ثقافة ترفد تلك الحضارة وتُغنيها. فلا غنى للعالم عن أيٍّ من هذه الثقافات؛ وسحق أيّ ثقافة أو محقّها يُفقرُ العالم.

س١٨: يرى بعضُ المفكرين أنَّ الحربَ العالميةَ الثالثةَ  
قد اندلعتْ بالفعل في العالمِ الثالثِ. ما رأي  
سُموّكم؟

• هذا يُذكرُنِي بعنوانكم العريض الملفت للنّظر:  
"الحرب العالمية الثالثة دائرةٌ حاليّاً ضدّ شعوب  
العالمِ الثالثِ"، الذي تصدر لقاءكم مع جان زيغلر  
(Jean Ziegler)، "الكاتب والمفكر السياسيّ  
السويسريّ"، المدافع الأوّل عن قضايا الفقّر والجوع  
في العالمِ" [مجلة السياسة الدوليّة؛ العدد ١٥١؛ كانون  
الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ ص ١٠٤]. وهو عنوان يتواترُ  
بصيغةٍ أو بأخرى منذ سنواتٍ طوال.

لكنّ المسمّيات تبقى في النهاية مجرد مسمّيات.  
المهمّ في الأمر أن نلاحظ أنَّ الحروبَ انتشرت في  
السّنين الأخيرة بشكل لم يسبقْ له مثيل على ظهر

اليابسة. فلا تخلو قارّة من الصّراعات والنّزاعات؛ ومعظم تلك متأجّجة داخل الدّول النّامية وبينها. والأسباب متعدّدة؛ إلّا أنّ أهمّها إصرارُ "زعماء الحرب" على إشعالها بذرائع شتى. ففي الوقت الذي تعصف فيه النّزاعات بأرواح مئات الألوف من بني البشر وتُعرقل مسارات التّمتية والإنماء محليّاً وإقليميّاً وعالميّاً، فإنّ هذه النّزاعات نفسها تشكّل مصدر ثراء فاحش لفئاتٍ باعت ضمايرها للشّيطان. ومع أنّ ظاهرة "زعماء الحرب" وتجار الحرب" ليست حديثة أو طارئة، فإنّ هؤلاء في تزايدٍ متسارع، وهم ينتشرون - أكثر ما ينتشرون - في إفريقيا وآسيا وإلى حدّ أقلّ في أمريكا اللّاتينيّة.

المأساة الكبرى أنّ سلسلة الحروب هذه تشكّل تهديداً ليس فقط لشعوب العالم النّامي، وإنّما أيضاً

للتّوازانات الجيواستراتيجية الهشّة داخل الدّول النّامية ويبيّن بعضها بعضاً. إن هذه التّوازانات عرضة للاختلال إزاء ضربيّن من الحروب: الحرب الأهليّة، وهي حرب تتميّر باللاعقلانيّة في وسائل إشعالها وكيفيّة انتشارها كالنّار في الهشيم، كما تتميّر بعنصر المفاجأة، أي تدني عنصر القُدرة على التّوقّع والتنبؤ؛ والحرب النّظاميّة، وهي الحرب التي يحكم مسارها التّخطيط، ويُمكّن تتبّع مراحل تطوّرِها إلى حدّ بعيد.

إن مكافحة الأخطار عبر القطريّة تستدعي إعادة تعريف مفهوم السّيادة. ولا يعني ذلك زوال الدّولة بأيّ حال من الأحوال؛ لكنّ المغالاة في التّركيز على السّيادة والحدود "الصّلبة"، وهي ظواهر مملوسة في الدّول النّامية، لا تسمح بالتّعامل مع كثيرٍ من الأخطار القاتلة بمرونةٍ وحصافة.

ماذا نستطيع أن نفعلَ حيالَ اضطراباتنا ونزاعاتنا  
وصراعاتنا؟ الأهمّ هو: بناء البيت الداخلي؛  
والتركيز على الأمن الإنساني، أو الأمن "الناعم"،  
المتّمسك في صون كرامة الإنسان وفي تلبية  
احتياجاته وتطلّعاته؛ وتعزيز ثقافة المشاركة ومن  
ثمّ ثقافة السّلام: بالتّربية والتعليم، والإعلام  
المستتير، وبرامج التّوعية وتبادل الخبرات.

ثقافة السّلام هذه أشمل وأعمّ من مجرد غياب  
الحرب. وكما أن الرّادع الأمثل ضدّ النزاعات  
والصّراعات بين الدّول والتكتّلات هو السّلام  
العادل بينها، فإنّ الرّادع الأمثل ضدّ الخوف  
الفرديّ والجماعيّ، وضدّ القلق والاضطراب  
والزعزعة وعدم الاستقرار داخل كلّ دولة، هو  
السّلام الاجتماعيّ القائم على المحاولة الجادّة  
والسّعي الحثيث لتحقيق العدالة السّياسيّة

والاقتصادية والاجتماعية. فقد طورَ البشر أسلحة  
للحرب والفتك والقتل والعنف يُمكن أنْ تمحقَ  
مظاهر الحياة على كوكبنا مرّات ومرّات؛ إلا أنهم  
لم يُفلحوا بعد في تطوير أسلحة "ناعمة" للسلام بين  
الأمم ولا للسلام الاجتماعيّ داخلها.

ذلكم هو التّحدّي الأكبر أمامنا حتّى لا تتدهورَ تلك  
الحروبُ المتفرّقة التي تعكّر صفونا إلى "حرب  
عالميةٍ ثالثة" لا تُبقي ولا تذر.

س ١٩: كيف يمكن تفسير التناقض الغريب القائم بين  
الاتجاهين السائدين في عالم اليوم: الاتجاه إلى  
العالمية والعولمة الذي يفترض شمولية الفكر  
والرؤى وذوبان أيّ فوارق أو حدود؛ والاتجاه  
إلى الذاتية المطلقة والانغلاق داخل الخصوصية  
الثقافية ورفض الآخر؟

- لا يوجد تناقض. فالعولمة ليست مجرد فكرة يُمكن  
قبولها أو رفضها؛ بل هي عملية أو سيرورة  
مستمرة. وهي تعني المزيد من التقارب والتشبيك؛  
كما تلغي الحدود "الصلبة" بين الدول؛ وتُطلق حرية  
الحركة للسلع والمعلومات والناس. كذلك تفرضُ  
علينا أن نعيد النظر في كثير من مفاهيمنا وأفكارنا  
وحتى ثوابتنا. من ذلك: مفهوم السيادة القطرية؛

ومفهوم الهوية التي أصبحت هويّات؛ ومفهوم الانتماء الذي أصبح هو الآخر انتماءات.

قد يرى البعض أنّ العولمة امتداد تاريخي طبيعيّ للرأسماليّة، وأنّ الإنسان الفرد سيُسحق في هذا الإطار. من هنا، جاء تعبير "العالميّة" [من "ربّ العالمين"]، الذي يُوحي بأهميّة الأخلاقيّات والقيم في النظام العالميّ، وبتوجّه أساسيّ نحو مصالح النّاس ورفاهيّتهم يشمل الإنسانيّة وحقوق الإنسان سواء بسواء، متعدّيّاً حُدود القانون الإنسانيّ الحاليّ؛ كما يُوحي بأهميّة تعدّدية الأطراف، وهو المبدأ الذي تقوم عليه الأمم المتّحدة وغيرها من المؤسّسات الدّوليّة.

إنّ التضامن الإنسانيّ يتطلّب النّقاء شتىّ النّقاّات في نطاق الحضارة الإنسانيّة الواحدة: تتفاعل من



دون أن تتصادم، ويُغني بعضها بعضاً. فلا تُوجد أصلاً ثقافة منغلقة على نفسها بطبيعتها أو ميّالة نحو العنف. غير أن الثقافات التي تشعر بأنها مهدّدة قد تلجأ إلى الدّفاع عن نفسها حين تُوصد الأبواب في وجهها؛ مواجهة الإقصاء برفض مضادّ.

لذلك، ناديتُ - مع مَنْ نادى - بأنّ العالم المعولّم يحتاج إلى أخلاقيّات عالميّة؛ أيّ إلى مصفوفة من القيم ونظام للسلوكات الأخلاقيّة الروحيّة؛ إلى نموذج جديد للعلاقات العالميّة يرتكز على عقد اجتماعيّ عالميّ "يُعظّم الجوامع ويحترم الفروق"؛ إلى جوامع عالميّة تستندُ إلى رأس المال الاجتماعيّ (Social capital) والأمن الإنسانيّ؛ إلى شراكة إنسانيّة وجدانيّة عميقة. فجميع الشعوب وجميع الثقافات لديها ما تُساهم به في هذه

الأخلاقيّات العالميّة التي تحترم حقوق الإنسان  
وكرامته وأمنه؛ وترتكزُ على توجّه احتوائيٍّ، يضمّ  
حتى أكثر فئات البشر هشاشة وينصتُ إلى حتى  
أكثر الأصوات خفوتاً، ويستندُ إلى الاحترام  
المتبادل والتّسامح والعدالة.

أهدافٌ كبيرة ومساعٍ نبيلة بحاجة إلى رؤى نافذة  
وسياسات بعيدة المدى. وهذا هو الجهاد الأكبر.

س ٢٠: هل حدثتنا سموك عن "برلمان الثقافات" الذي شاركت أخيراً في إنشائه؟ ما هي مهمته؟ وماذا سيكون دوره؟ وهل سيكون للمرأة دور مهم في هذا البرلمان؟

• إذا كان لي أن أعترّ بصفةٍ لازمتني وتُلازمُني منذ سنين وسنين، فهي أنني باني جسر بين مَنْ يمثّلون ثقافاتٍ ودياناتٍ مختلفة؛ مثلي في ذلك مثل المؤسسات والمنظمات والمبادرات التي كان لي شرفُ تأسيسها أو ترؤسها أو الانتماء إليها. مثال ذلك: منتدى الفكر العربي الذي أسّسته في عمّان عام ١٩٨١ والذي يهدف - فيما يهدف - إلى إنكاء الحوار الموصول البناء بين العرب والعرب، وبين العرب والعالم؛ والمعهد الملكي للدراسات الدينيّة الذي أسّسته في عمّان أيضاً قبل تسع

سنوات للتقريب بين أتباع الديانات، وللتوفيق بين شتى المذاهب.

ولعل أكثر أداة فاعلية لبناء جسور التعاون بين أبناء الثقافات والديانات هي الحوار. ذاك أن الحوار يساعد في الكشف عن النظرات النمطية للآخرين وتصويب التصورات الخاطئة. كما أنه يُنضج ويُعلم التسامح. لكن الأهم من هذا وذاك أنه يشجع أولئك الذين يعتنقون مبادئ أو آراء متضاربة على الإقرار بأن الحقيقة ليست حكرًا على طرفٍ دون الآخر؛ بل إن الطرفين كليهما يتقاسمان الحقيقة فيما بينهما، ولكلٍّ منهما رؤيا لا تكتمل دون الآخر.

ضمن هذا السياق، شاركتُ المرحوم يهودي منيُون (Yehudi Menuhin)، عازف الكمان والموسيقي الإنكليزي المشهور، في الدعوة إلى إنشاء "برلمان

للثقافات" في منتصف التسعينيات من القرن  
الفائت.

وبعد لأي وكفاح، تمكنتُ والأستاذ الدكتور إحسان  
الدوغرمه جي، رئيس مؤسسة حاجتبه  
الجامعية/رئيس جامعة بلكنت في أنقرة ورئيس  
مجلس أمنائها، من إنشاء مؤسسة الثقافات الدولية  
في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢. واتفق على أن تكون  
تركيا، ومدينة اسطنبول بشكل خاص، مقر هذه  
المؤسسة؛ على أساس أن تركيا تمثل نقطة التقاء  
بين الشرق والغرب، ومفترق طرق للثقافات،  
ومهداً لحضارات عدة على مدى التاريخ.

كما استكملتُ شكيليات إنشاء المؤسسة على جميع  
المستويات في تركيا، بما في ذلك استحصال قرار  
في هذا الشأن من المديرية العامة للمؤسسات

التابعة لمكتب رئيس الوزراء، ومرسوم من مجلس الوزراء.

تهدف هذه المؤسسة إلى تعزيز الفهم والتفاهم بين شتى الثقافات في العالم، وتكثيف الحوار بين المفكرين والمتقنين. وتؤدي وظائفها عن طريق برلمان الثقافات.

يضم البرلمان - إلى جانب الجمعية العمومية، التي تُعدّ الأعلى منزلةً من بين أدواته - لجنة دائمة، وأخرى تنفيذية، وثالثة للعضوية. وهذه الأخيرة تحدّد المرشحين لعضوية الجمعية العمومية، وتوصي بانتسابهم إليها. ويتم اختيار الأعضاء وفق اعتبارات جغرافية وثقافية ودينية، إلى جانب العدالة العرقية (الإثنية). ولن يكون هنالك أيّ تمييز على أساس الجنوسة (Gender)؛ إذ ستتهض المرأة بدورها جنباً إلى جنب الرجل.

س ٢١: تُشيرون سموكم بينَ الحين والآخر إلى الكرسيّ الشّاغر العربيّ والإسلاميّ بينَ الأمم. ولا شكّ أنّكم أمةٌ في رجل واحد؛ بمعنى أنّ عملكم السّدّووب في مجالات عدّة يقوم بملء هذا الشّاغر، ولو جزئياً. من بين أعمالكم الجليلة لفت نظري كتابُكم الصّغير حجماً العَظيم فائدةً - بأسلوبه السّهل الممتنع - "أن تكون مسلماً"، الذي صدر حتّى الآن باللّغة الإيطاليّة (عام ٢٠٠١) وباللّغة الفرنسيّة (٢٠٠٢). هل نطمع بطبعة إنكليزيّة في وقت قريب؟

- كتابي أن تكونَ مسلماً مكوّنٌ من بضعة مقابلات مع الصّحافيّ الإيطاليّ، الفرنسيّ الأصل، آلن إلكان. وقد صيغ على شكل سؤال وجواب. وتناول بإيجاز غير مغلّ الأمور الجوهريّة عن الإسلام

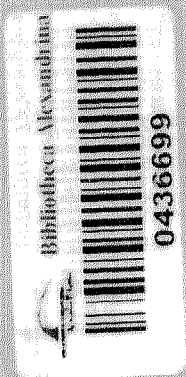
التي يجب أن يعرفها القارئ العاديّ غير المسلم، خصوصاً في الغرب. ويبدو أن هذا الأسلوب تغلغل في وجدان القارئ الغربيّ ، بدليل أن الطبعة الإيطالية تصدرت قائمة أكثر الكتب مبيعاً في إيطاليا مدة طويلة. ولعلّ التّوقيت كان موفقاً، لأنّ حاجة الغرب كانت ملحة لمعرفة المزيد عن الإسلام في وقت كثر فيه الحديث عن "الأصوليّة" الإسلاميّة وعن "الإرهاب"، خصوصاً بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومع أن كتابي هذا لا يُغني أبداً القارئ الجادّ عن العودة إلى المصادر والمراجع المعتمدة إذا أراد التعمّق في الإسلام من كلّ جوانبه، إلّا أنّه شكّل - فيما يبدو - مدخلاً ملائماً للإسلام؛ عسى أن يكون قد ساهم في إزالة بعض مسبّات سوء الفهم الذي يعتري هذا المجال.



وَيُسَعِدُنِي أَنْ أَقُولَ إِنَّ الطَّبْعَةَ الْإِنْكِلِيزِيَّةَ لِلْكِتَابِ  
سَتُصَدِّرُ فِي غُضُونِ الْأَشْهُرِ الْقَلِيلَةِ الْقَادِمَةِ. وَأَمَلُ  
أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ نَهَايَةِ هَذَا الْعَامِ. وَهِيَ طَبْعَةٌ  
مَنْقُحَةٌ وَتَحْتَوِي عَلَى مَادَّةٍ إِضَافِيَّةٍ جَعَلَتْ الْكِتَابَ  
ضَعْفِي حُجْمَ طَبْعَتِهِ الْإِيطَالِيَّةِ أَوْ الْفَرَنْسِيَّةِ.







ISBN 9957-419-03-X (ردمك)